

العقوبات... ومصير المحادثات النووية

إعداد وترجمة: ليلي زيدان عبد الخالق

أوباما ماضٍ في سياسته الرامية إلى اجتراح حلٍ سلميٍّ للملف النووي الإيراني، «والسداسية الدولية» يروقها هذا الحل، فيما تبدي دول أخرى خشيتهما من الاتفاق الذي وُقِع عليه في لوزان، والذي يمهّد لاتفاقات مستقبلية أخرى. ومن هذه الدول طبعاً «إسرائيل»، التي تدّعي يوماً أن امتلاك طهران نشاط نوويًا، من شأنه أن يهدّد وجودها. وهناك أيضاً المملكة العربية السعودية وغيرها من مشيخات الخليج. تقريرنا التالي يتضمن ترجمة لثلاثة مواضع، الأول تحليل شيقٍ كتبه غاريت بورتري* عن المفاوضات حول النووي الإيراني. وكان محققاً في المسائل المالية المرتبطة بهذه المسألة إلى أبعد الحدود. ويقول: «الحلول السياسية ممكنة في الأيام المقبلة، ربما بصيغة مبادئ متوافقٍ عليها ضمن الإمكانيات والقدرة المتوفرة للتخصيب ولرفع العقوبات. لكن إدارة أوباما لن توقع الاتفاقية التي تسعى إليها في ظل قيود كمية توافق عليها إيران ما لم يتوصل الفريقان إلى اتفاقية تفصيلية ونهائية لرفع العقوبات. وهذا لن يحصل ما لم تحقق دول الـ1+5 قفزة استثنائية نوعية من أسفل نقطة انطلاق هذه القضية».

أما التقرير الثاني، فيتناول ازدياد حدة النقاش مع قادة دول الخليج العربية حول الاتفاق النووي مع إيران وتبعاته. والتقرير مأخوذ من صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية، ويتطرق إلى ما بدر من الخبير في شؤون المنطقة فالي نصر، الذي يعتبر أن ليس لدى إيران ما تخسره في حال استهدافها دول الخليج، فهي أنفقت معظم مخرّاتها على تطوير قدراتها العسكرية. أما «نيويورك تايمز» فتتساءل: «كيف بقرار الرئيس أوباما ونيته تحرير إيران من القفص؟ هل ستضع الدول الخليجية ثقتها المطلقة في ما سيضمّنه هذا الاتفاق وتنام على وسادة من حرير؟».

التقرير الثالث كتبه محمد سحيمي لموقع «Anti War»، وحلّل فيه تصارح صحافيين أميركيين من أمثال دايفيد سانجر. ويقول سحيمي: «يتّجح كل من سانجر وبرود بأنهما وكيلان للاستخبارات الإسرائيلية في الولايات المتحدة الأميركية، متغافلين عن حقيقة عدم شرعية وقانونية تخريب برنامج إيران النووي وكذلك الحرب ضدها، فضلاً عن إمكانية التسبب بخسارة الكثير من الأرواح البشرية في حال نشوب مثل تلك الحرب».

كتب غاريت بورتري:

مع التوصل إلى موعد نهائيٍّ لحلٍ سياسيٍّ للتوافق النووي النهائي الشامل والذي يبعد أياماً قليلة فقط، فإن مصير المحادثات يعتمد الآن على سدّ فجوة بين دول مجموعة «1+5» الغربية وإيران لإلغاء العقوبات.

أضحت القضايا المرتبطة ببرنامج إيران النووي الآن أقرب إلى الحل، في ما عدا بعض القضايا المرتبطة بالبحث والتطوير. أما بالنسبة إلى تخفيف العقوبات، فإن كل الدلائل تشير إلى أن الفريقين لم يحرزوا تقدماً يُذكر منذ تشرين الثاني الماضي حيث كانت وجهات النظر متباعدة للغاية.

يمكن جزء كبير من هذه المشكلة في مقاربة الغرب قصيرة النظر لهذه القضايا. إذ تتمسك إدارة أوباما بالاعتقاد بأن السبب الوحيد الذي يدفع إيران نحو التفاوض هو ذلك العبء الذي تزرّح تحته بسبب العقوبات المفروضة عليها، في الوقت الذي فشلت فيه في فهم عمق الالتزام الإيراني لإزالة العقوبات والذي يشكل مصدر فخر واعتزاز وطنيٍّ، وقدرة على تحقيق مستوى أعلى من التنمية الاقتصادية.

وفي الواقع، فإن استراتيجيي الأمن القومي الإيراني، عملوا على مدى عقدين من الزمن على مراعاة كميات كافية من أورانق السوامات بهدف حث الولايات المتحدة للتفاوض على إنهاء العقوبات المفروضة ضدهم منذ عهد إدارة كلنتون. وقد أُخبرني محلل إيراني مستقل منذ عدة سنوات أن كبار مسؤولي الأمن القومي تداولوا في محادثاتهم الخاصة بين عامي 2003 و2005 أن إيران كانت تنظر إلى مخزون اليورانيوم المخبئ لديها، على أنه ورقة ضغط ومساومة على المفاوضات النهائية مع الإدارة الأميركية.

لن يتخلى المفوضون الإيرانيون الآن عن ورقة المساومة هذه من دون أن يحرزوا أنفسهم من عبء العقوبات. غير أن الولايات المتحدة وحلفاءها لم يبدلوا أيّ جهد لإخفاء حقيقة أنهم يتوون الحفاظ على «هندسة العقوبات» تلك لسنوات عدة قائمة بعد عديد تنفيذ الاتفاق. وفي تشرين الثاني الماضي، شرح مسؤولون في الإدارة الأميركية، أن العقوبات يمكن أن تُلغى فقط إذا تحققت الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أن طهران تلتزم بتطبيق بنود الضفكة على مدى فترة طويلة من الزمن، وذلك من أجل الإبقاء على هيبه هذا الاتفاق.

وفي تبني هذه السياسة، تتبع إدارة أوباما بدقة التقاسم التي حددها المدير التنفيذي لمؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات (FDD) مارك ديبوبويتز. إذ يسير المحافظون الجدد في تفكيرهم جنباً إلى جنب مع المصالح «الإسرائيلية». فديوبويتز هو المهندس الحقيقي للعقوبات ضد إيران والتي مرزها الكونغرس أواخر عام 2001، وكان قد دعا في دراسة نشرت في حزيران 2014 إلى التسلسل الدقيق في تخفيف العقوبات المرتبطة بتطبيق إيران التزاماتها بموجب الاتفاق. بدأ أن عدد من المسؤولين، متفقون مع ديوبويتز في شرح موقف الدول «1+5» الغربية، أي الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إضافة إلى ألمانيا، من الجولة الحالية للمحادثات بإصرارهم على إمكانية تعليق العقوبات فقط لرفعها، كي يستطيعوا العودة إلى الخلف في حال وقوع انتهاكات إيرانية، وشكوك قد تستمر على مدى سنوات.

يثير المسؤولون الأميركيون نشر مسألة رفع العقوبات على مدى سنوات مضت، بالاتفاق على بعض المعالم التي يفترض بهم ربطها بتفكيك منشآت نووية معينة، وهذا سيتطلب منهم وقتاً طويلاً للتفكير والتحقيق. ومع ذلك، فإن المشكلة هي في عدم موافقة إيران على تفكيك أي منشأة نووية، أو خفض عدد أجهزة الطرد المركزي لديها، فضلاً عن أن معظم الالتزامات الأخرى التي سيقومون بتنفيذها قد تستغرق أشهراً إن لم يكن سنوات. ومن شأن هذا الواقع أن يؤكد أن حجم رفع العقوبات المقبلة قد يحتم تنفيذ الاتفاق أسرع مما كان متوقعاً.

يقترح التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية تعليق العقوبات بدلاً من إنهاؤها. وستكون عملية إعادة فرض عقوبات الغاز والنفط التي تبنّاها الاتحاد الأوروبي، والتي قيل يوماً أنها عُلّقت، أكثر صعوبة. لكن عندما يتعلق الأمر برفض إنهاء العقوبات في اتفاق مع إيران يطرح للمرة الأولى من قبل المسؤولين في إدارة أوباما عام 2012، يجادل كل من يول بيلار، ضابط الاستخبارات القومي الأميركي السابق للشرق الأدنى وجنوب آسيا، وبيتر جينكينز الممثل البريطاني الدائم لوكالة الطاقة الذرية، أن إعادة فرض العقوبات ستكون أسهل من الحصول على اتفاق متعدد الأطراف في المقام الأول.

ووفقاً لمصدر أوروبي دبلوماسي مطلع ومشارك في المناقشات مع دول «1+5» حول هذه المسألة، فقد أوضح منذ بضعة أسابيع، أن هذه المجموعة كانت تخطط لكسر الجمود الذي يعترض بعض الأسس الخارجية بقيمة 100 مليار دولار لم تكن متوفرة لدى إيران بسبب العقوبات المصرفية المفروضة ضدها، تماماً كما حصل أثناء رفع العقوبات الأولية، ولتنفيذ ذلك بأسرع ما يمكن. يبدو هذا عرضاً مغرياً جداً، غير أن كلفة قبول إيران به ستكون مرتفعة للغاية. سيعني ذلك أن إيران سترضى بالإبقاء على «هندسة العقوبات» في مقابل ذلك. لكن، ما تخشاه إيران من قبول مثل هذه الضفكة؟ مع استمرار نظام العقوبات ستبقى الاستثمارات الأجنبية المحتملة بعيداً عن إيران بسبب خوفها من الولايات المتحدة الأميركية. هذا ما أوضحه مسؤول إيراني سابق في المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، على فايز في كانون الأول الماضي، «طالما أن قرار العقوبات هذا يبقى ساري المفعول، سيبقى هروب الاستثمارات الأجنبية من البلاد على حاله». وبعبارة أخرى، فإن إيران لن تتحرّر من ضغط الولايات المتحدة على الشركات الأجنبية حتى تنتهي مدة قانون العقوبات المفروضة عليها.

مزيد من الشك، يتمحور حول موقف «السداسية الدولية» من العقوبات، باقتراحها أن تخفيف العقوبات يعتمد على الأحكام حول ما إذا كانت إيران قد امتثلت لالتزاماتها بموجب الاتفاق الذي ستدلي به الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذه الوكالة - التي كانت فريقاً مستقلاً وسياسياً محايداً في سياسة الانتشار النووي - تتصرّف على أنها إحدى الأذرع العسكرية للسياسة الأميركية منذ سنوات مضت. وهذا يُبقي إيران عرضةً للاشتباه وفقاً للوثائق الاستخباراتية التي تقدّمها «إسرائيل» منذ البداية والتي لم يتم التأكد من صحتها، بل قد ثبت في كثير من الأحيان أنها ملفّقة.



لعشر سنوات على الأقل، غير أنه لا يتطرق إلى نشاطاتها العدوانية الأخرى التي هي أخطر بالنسبة إلى العرب: فالتحديات مع إيران ليست فقط عسكرية إنما أمنية أيضاً. وهذا يشبه تماماً توقيع دول الغرب لاتفاق نووي مع كوريا الشمالية التي ستسحب قواتها من منطقة الحدود العازلة منزوعة السلاح، لكن هل يمكن أن نثق بأن كوريا الشمالية لن تزحف على سيؤول في ظل عدم وجود اتفاقية دولية تمنعها من القيام بذلك؟

كان لابد لذلك الاتفاق أن يضمن شروطاً تعالج جميع هذه التوترات وتستأصلها. كمثل طمانة إيران أنه لن يحدث عدوان عليها من قبل «إسرائيل»، التي تدّعي دوماً أن تطوير إيران قدراتها العسكرية التقليدية وكذلك النووية هو هاجسها، وكذلك منح هذا الضمان لدول المنطقة العربية المحاذية لإيران، والتي تعتقد بدورها تعتقد أن التسلّح الإيراني هدفه دولها.

عندما تفاوضت الولايات المتحدة مع حكومة بيونغ يانغ على برنامجها النووي عمدت إلى إشراك دول المنطقة المعنية هناك، بما فيها اليابان وكوريا الجنوبية، أما في الملف الإيراني، فقد وضعت كل دول المنطقة في الظلام، فلم تكن تعرف شيئاً عن بنود هذا الاتفاق سوى أبناء مسربة في الصحافيين «الإسرائيلية» والأميركية!

برنامج إيران النووي و«نيويورك تايمز»

كتب محمد سحيمي لموقع «Anti War»:

عندما بدأت إدارة جورج دبليو بوش التحضير لاجتياح العراق من خلال بيع أكاذيبها ومبالغاتها وترويجها، وجدت دعماً كبيراً لها في صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية. دافع طوماس فريدمان بشدة عن هذا الغزو، وأعدا بدحر نظام صدام حسين، وازدهار الديمقراطية في العراق. كذلك ادّعى فريدمان أن الديمقراطية العراقية ستشكل نموذجاً يحتذى لكامل العالم العربي في الشرق الأوسط. وبعد مرور اثنتي عشر سنة على ذلك الاجتياح ومقتل المئات والآلاف من الناس، نذكر الآن كم كانت تنبؤات فريدمان «دقيقة»!

وبالمثل، فإن تصريحات كثيرة، ومبالغات وتلميحات ومضاربات، تنفّس حاليًا في خصوص برنامج إيران النووي، ومرة أخرى أيضاً، عبر «نيويورك تايمز»، التي تلعب دوراً قيادياً في نشر كل هذا. وعلى سبيل المثال لا الحصر، نذكر الصحافي مايكل غوردن الذي لم يتلق أيّ أجر مقابل مساهماته الهستيرية والأكاذيب المرتبطة بالعراق، وكذلك دايفيد سانجر، صحافي سابق في الصحيفة ذاتها، وسانجر - على وجه الخصوص - كتب تقارير خاصة في شأن برنامج إيران النووي، أو في شأن المحادثات بينها وبين دول الـ1+5، الغربية، أظهر فيها أكاذيبه تلك على أنها حقائق ثابتة لا مجال للشك في صحتها، وقد عاونه في مهامه ذلك كل من ويليام برود وستيفن إيرلانغر إلى جانب غوردون بطبيعة الحال.

وفي المقابل، يدعم موقف إيران اثنان من المدراء السابقين العاملين لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهما هانس بليكس، الذي عبّر عن إيمانه الراسخ أن هناك «الكثير من المعلومات المغلوطة» حول جهود تسليح إيران النووي، وكذلك خلفه محمد البرادعي، الذي شكك أيضاً في صحة بعض الوثائق التي سرّبت حول النشاط النووي الإيراني. غير أن برود وسانجر لم يلقيا أذناً صاغية لكل هذه الشكوك، بل تشبّها بمواقفها التصعيدية.

وفي تقريرهم الصادر في 14 آذار 2015، لم يعمل كل من برود وسانجر فقط على تكرير ادّعاءاتها المزعومة حول معارضة بعض القادة العسكريين الإيرانيين للمفاوضات، بل ذكروا مزاعم أخرى حول برنامج إيران النووي. أما تقريرهما الأخير الذي نشر في 21 آذار 2015، فقد أوضحا فيه: «سيفيق الضغط الإيراني الداخلي لأجل الاستمرار بإحراز تقدّم بطيء على البرنامج النووي أساساً ومركزاً لطموحات فيلق الحرس الثوري الإيراني».

يتّجح كل من سانجر وبرود بأنهما وكيلان للاستخبارات «الإسرائيلية» في الولايات المتحدة الأميركية، متغافلين عن حقيقة عدم شرعية وقانونية تخريب برنامج إيران النووي وكذلك الحرب ضدها، فضلاً عن إمكانية التسبب بخسارة الكثير من الأرواح البشرية في حال نشوب مثل تلك الحرب. من أكثر الأسباب التي تجعل سانجر وزملاءه متعشقين للحرب ضد إيران، قريبهم من «صقور واشنطن» الذين يتمتعون بسجل طويل وحافل من العدوانية لإيران ومعارضة برنامجها النووي. أحد هؤلاء هو غاري ساموري - رئيس الجمعية المعادية لإيران والمؤيدة لـ«إسرائيل» - والذي رفع دعوى بتهمته التشهير ضدّ رجل الأعمال اليوناني فيكتور ريستيس. وقد تدخلت إدارة أوباما مباشرة باعتبار هذه الحالة تساهم في الكشف عن عدد من الحالات السريّة لسياسة الولايات المتحدة الخارجية.

«صقور» آخر من واشنطن يُدعى مارك ديبوبويتز. كاتب المقال أعلاه، هو المدير التنفيذي لمؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات، مؤيد لـ«إسرائيل»، ومعاد لإيران، ومن ضمن المجموعة الهادفة إلى بثّ الدعاية المناهضة لإيران في جميع وسائل الإعلام العالمية.

إن الطريقة الوحيدة التي أستطيع فيها تفسير ما يقوم به هؤلاء الصحافيين، القول أنهم لا يريدون الخوض في أي اتفاقية نووية مع إيران، ما لم تسلم هذه الأخيرة وتخلّي كلياً عن بنية تحتية نووية. غير أن هذا يستحيل أن يحصل، لذلك على هؤلاء الصحافيين ألا يكتبوا ولا ينشروا؛ فهم يسرون وفق أجندة خاصة بهم، فإذا كانوا يريدون حرباً غير شرعية ودماراً شاملاً في الشرق الأوسط، ومن إيران هذه المرة، فليعلنوا عن ذلك صراحة.

× غاريت بورتري هو محلل تاريخي وصحافي متخصص بسياسة الأمن القومي الأميركية، حائز على جائزة غيلهورن البريطانية للصحافة عام 2011 عن عدد من المقالات حول الولايات المتحدة والحرب على أفغانستان. صدر كتابه الجديد بعنوان: «الأزمة المصطنعة: القصة غير المرئية حول المخاوف النووية الإيرانية».



فالمين لم يُعان أصلاً من حروب أجنبية؛ اليمن يختلف اختلافاً جذرياً عن الصومال أو لبنان، فهو بقي بلد يتعاضد فيه سنته وزيدته في سلام، أما نزاعاته القبلية فلطالما كانت محدودة، واقتصر على الحوئين مع الحكومة المركزية، أما السنة والزيديين فلم يدخلوا طرفاً إلا منذ السنة الماضية!

وهكذا نستنتج أن المشكلة مع إيران ليست طائفية، وإن كانت تتبنى علانية - وتمويل - التطرف الشيعي مثل «حزب الله» اللبناني، غير أنها تؤمّل أيضاً جماعات مسلحة سنيّة ك«حماس» و«الجهاد الإسلامي». لكننا - في الوقت عينه - نمتلك بين أيدينا سجلاً إيرانياً مدته ثلاثين سنة من رعاية الفوضى في منطقة الشرق الأوسط، والمفارقة أن هذا النشاط العدواني تصاعف خلال مفاوضاتها الأخيرة مع مجموعة الـ1+5 الغربية.

ويتابع نصر مقترحاً أن تستفيد دول الخليج من سنوات التجميد النووية الإيرانية للالتفات إلى تطوير اقتصاداتها بدلاً من الانخراط في مكافحة إيران، ويبيّن لنا ذلك من خلال دراسة جيوسياسية قام بها إلى صفتي الخليج والتي تظهر بوضوح طبيعة النظامين الجغرافية والتي تشبه تماماً معالم الحدود الفاصلة بين الكوريتين الشمالية والجنوبية؛ فعلى الضفة الشرقية، حيث إيران، تطلّعنا شواطئ مهجورة، وجبال مقفرة، ومعسكرات حربية كبيرة. بينما تقابلها على الضفة الغربية، ست دول خليجية، حديثة مزدهرة، فيها مجتمعات صناعية بتروكيمياوية عملاقة، ومصافي بترول، ومدن صناعية متعددة.

ولخص فالي نصر إلى القول أنه ليس لدى إيران ما تخسره في حال استهدافها دول الخليج، فهي أنفقت معظم مخرّاتها على تطوير قدراتها العسكرية. فكيف بقرار الرئيس أوباما ونيته تحرير إيران من القفص؟ هل ستضع الدول الخليجية ثقتها المطلقة في ما سيضمّنه هذا الاتفاق وتنام على وسادة من حرير؟

ينحصر الاتفاق محصور في منعها من التسلّح النووي



هانس بليكس



المنطقة، كاتب، وأستاذ علوم سياسية، ومستشار لعدد من الدوائر الرسمية في واشنطن. وكان قد كتب في «نيويورك تايمز» مستغرباً لماذا لا يرضى العرب على الاتفاق الإيراني - الغربي الذي يُصنّف في مصلحتهم؟

يؤمن فالي بأن اتفاق لوزان سيساهم في دمج إيران في الاقتصاد العالمي، ما يكفل تقويد سياسة حكومة طهران في المنطقة وسلوكها. وينتقد نصر المنطق المعاكس الذي تعمل الدول العربية من خلاله: التي تعتقد أن إيران هي المسؤولة الرئيسية عن عدم استقرار بلدانهم، وأن عدوانيتها غير قابلة للعلاج. ويرى أن الدول العربية تلوح أمامها فرصة عظيمة للتفرغ لتنمية اقتصاداتها، التي تمثل التحدي الحقيقي لها، مستفيدة من التزام الإيرانيين بالاتفاق.

يتوافق رأي نصر تماماً مع ما أدلى به الرئيس الأميركي باراك أوباما في مقابله مع توماس فريدمان من أن العرب يلقون بالمالحة على جارتهم إيران، فيما الخطر عليهم داخلي. إذا، هل نحن مصابون بمرض الارتياب من إيران، أم أن السيد نصر مجرد بائع سيارات مستعملة، يظن أنه قادر على إقناعنا بما قسّلت الإدارة الأميركية في تسويقها؟

أولاً، هل نحن في حالة جزع من الاتفاق المقبل، بل في حال من الغضب. تمنى العرب الأيهتم أوباما فقط بتعطيل قدرات إيران النووية والسكوت عن سياستها وسلوكها العدواني. إيران ليست كوبا، ذلك البلد الشيوعي العجوز، الذي تنحصر طموحاته في بيع السجائر والسباحة للأميركيين، والذي زال خطره بانتهاء الاتحاد السوفياتي أوائل التسعينيات. فإيران - لخص فالي نصر - تشبه كوريا الشمالية، تلك الدولة المؤمّنة بالقوة والمواجهة واعتماد المراوغة. إنه ليس مرض ارتياب، بل سجل طويل من تبني إيران وراعاتها للعنف في المنطقة. فإخار المسؤولون الإيرانيون علانية بقوة ميليشياتهم، ورجالها المشاركين في القتال في سورية والعراق، وهي من رعى ودعم المتطرفين الحوئين في اليمن طيلة سنوات، وهذا ما أكده ذلك وزير الخارجية الأميركي جون كيري نفسه.



محمد البرادعي

